مسح الأسلحة الصغيرة
العدد رقم ٣٣، أغسطس ٢٠١٣

التدابير والبرامج

ملاحظات بحثية

فعالية تدابير الرقابة على الأسلحة الصغيرة والتقارير الوطنية: دروس من أفريقيا

تعتمد الرقابة الفعالة على الاسلحة الصغيرة إلى حد كبير على قدرة الدولة ورغبتها في وضع وتنفيذ التشريعات والإجراءات التنظيمية والسياسات الملائمة، وقد وضعت بعض الأطر الدولية والإقليمية (وبعضها ملزم قانونا) أجندات لهذه الغاية، ودعت إلى اتخاذ تدابير ملموسة وتشجيع أفضل الممارسات في هذا المجال، وقد التزمت الدول في العديد من هذه المجالات بإصدار تقارير عن التقدم المحرز في التطبيق، حيث تقدم هذه التقارير مؤشرا عن مدى تلبية الحاجة إلى المصادر.

تبرز الملاحظات البحثية هذه أهمية إعداد التقارير فيما تتحفظ على محدوديتها، وعلى الرغم من أنها تركز على تجارب الدول الإفريقية، إلا أن نتائجها مهمة للمجتمع الدولي بكامله، وهي تعتمد على دراسة أجريت في العام ٢٠١٣ لمراجعة نشاطات الدول الأفريقية فيما يتعلق بستة تدابير رئيسية للرقابة على الأسلحة، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تبرز أن التقارير الوطنية عادة تغطي نشاطات التطبيق العامة، إلا أنها تكشف أيضا أن الدول نادرا ما تقدم تفاصيل التحديات المعينة التي تواجهها في معرض التطبيق، وبالتالي فهي تبرز المحددات التي تعتري إعداد الدولة لتقاريرها الذاتية [١].

الدراسة

منذ العام ٢٠١٠، دأب المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى/ القرن الإفريقي والدول المجاورة على تسهيل تطبيق المشروع الذي امتد على مدى سنوات والذي نفذه الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والمعنون: محاربة التكديس والتجارة غير المشروعة للأسلحة النارية في أفريقيا، والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وتتمثل أهداف المشروع في دعم الجهود الوطنية والإقليمية في مواجهة تكاثر الأسلحة الصغيرة.

ولدعم برمجة المبادرات في المشروع، فقد قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومجموعة البحث والمعلومات المتعلقة بالسلام والأمن (GRIP) بإجراء دراسة عن تطبيق أدوات الأسلحة الصغيرة في إفريقيا، وقد تضمنت الدراسة مراجعة مكتبية لتطبيقها من قبل كافة الدول الأفريقية، الدول الأربعة والخمسين الاعضاء في الاتحاد الأفريقي والمغرب[٢]، وقد تضمن ذلك البحث فحصا للتقارير الوطنية التي تم تقديمها من قبل خمسين دولة أفريقية ضمن برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (PoA) (أنظر الجدول ١)[٣].

وبالإضافة إلى الدراسة المكتبية، فقد تم إجراء تقييمات معمقة لقدرات الدول على تطبيق تدابير مراقبة الأسلحة الصغيرة في أحد عشر دولة تم اختيارها بناء على العضوية في أربعة منظمات إقليمية هي المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (ECCAS)، المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا والمركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى، ومجموعة تنمية جنوبي إفريقيا (انظر الخريطة رقم ١)، وقد تضمنت الزيارات الميدانية مقابلات مع المؤسسات المعنية بالأسلحة الصغيرة ومقدمي خدمات الأمن والحماية ووسطاء بيع الأسلحة ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الأطراف المعنيين.

تطبيق الوثائق الدولية والإقليمية

تمثل دول أفريقيا ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميعها ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل (PoA) و صك التعقب الدولي، بالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت واحد وثلاثين دولة أفريقية لعضوية بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الدول [٤].

كانت الدول الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى من بين الدول الرائدة في اتخاذ مبادرة حقيقية لتطوير أدوات الرقابة الإقليمية على الأسلحة الصغيرة، إذ أن سبع وأربعين دولة هي إما موقعة أو طرف في واحدة أو أكثر من الأدوات الإقليمية، بما فيها اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بروتوكول نيروبي وبروتوكول مجموعة تنمية جنوبي أفريقيا[٥].

وبالنسبة لكل واحدة من هذه الأدوات، تساعد المنظمة الإقليمية المعنية الدول الأعضاء فيها على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

الجدول ١ **التقارير المقدمة من الدول الأفريقية**

الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة	العدد *	السنة **
الجزائر	٦	٢٠١٢
أنغولا	٤	٢٠١٢
بنين	٥	٢٠١٢
بوتسوانا	٤	٢٠١٢
بوركينا فاسو	٦	٢٠١٢
بوروندي	٧	٢٠١٢
الكاميرون	١	٢٠٠٣
الرأس الأخضر	٠	–
جمهورية وسط أفريقيا	١	٢٠٠٣
تشاد	١	٢٠٠٣
جزر القمر	٠	–
الكونغو (جمهورية الكونغو الديموقراطية)	٣	٢٠١٢
الكونغو	٣	٢٠١٠
ساحل العاج	٤	٢٠١٢
جيبوتي	٢	٢٠٠٨
مصر	٦	٢٠١٢
غينيا الاستوائية	١	٢٠٠٣
أرتيريا	٢	٢٠١٠
إثيوبيا	٢	٢٠٠٨
الغابون	١	٢٠٠٥
غامبيا	٢	٢٠٠٥
غانا	٣	٢٠١٠
غويانا	١	٢٠١٠
غينيا بيساو	١	٢٠١٠
كينيا	٦	٢٠١٢
ليسوتو	٤	٢٠١٠
ليبيريا	٤	٢٠١٢
ليبيا	١	٢٠١٠
مدغشقر	١	٢٠٠٨
ملاوي	١	٢٠١٠
مالي	٥	٢٠١٢
موريتانيا	١	٢٠٠٥
موريشيوس	٢	٢٠٠٨
المغرب	٧	٢٠١٢
موزمبيق	٤	٢٠١٢
ناميبيا	٦	٢٠١٢
النيجر	٦	٢٠١٢
نيجيريا	٢	٢٠٠٨
رواندا	٣	٢٠١٠
ساو توم وبرنسيب	١	٢٠٠٣
السنغال	٧	٢٠١٢
سيشيل	٠	–
سيراليون	٤	٢٠١٢
الصومال	٠	–
جنوب أفريقيا	٣	٢٠٠٨
جنوب السودان	١	٢٠١٢
السودان	٤	٢٠١٢
سوازيلاند	١	٢٠٠٨
تنزانيا	٤	٢٠١٢
تاغو	٨	٢٠١٢
تونس	١	٢٠١٠
أوغندا	٥	٢٠١٠
زامبيا	٢	٢٠١٠
زمبابوي	٢	٢٠٠٨

ملاحظات:
* عدد التقارير الوطنية التي تم تقديمها
** آخر سنة لتقديم التقارير
المصدر: نظام دعم تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة (n.d)

وبموجب الوثائق المعنية بالرقابة على الأسلحة الصغيرة، تقوم الدول بإعداد التقارير بشأن مواضيع من قبيل التدابير الستة الأساسية المبينة أدناه، وتستمد نسب التطبيق من التقارير الوطنية وهي تهدف إلى تقديم صورة عامة لا إلى تقديم تقرير دقيق عن الحالة.

المؤسسات الوطنية: تنسق نقاط الارتباط الوطنية والهيئات الوطنية مبادرات الرقابة على الأسلحة الصغيرة، والأشخاص الذين يتم الاتصال بهم محليا (ضباط الارتباط المحليين) هم الأفراد الذين يرأسون نقاط الارتباط الوطنية أو الهيئات الوطنية ويراقبون تطبيق تلك المبادرات وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتقدم خطط العمل الوطنية خارطة طريق للمؤسسات الوطنية ولشركائها لتنفيذ نشاطات الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

في أفريقيا، تجد الدراسة أن ثلاث وأربعين دولة من الدول الخمس والخمسين لديها نقطة ارتباط وطنية وهيئة وطنية، فيما لدى تسع وأربعين منها شخص اتصال وطني، الأمر الذي يدل على التواجد المؤسسي العالي لجهات التنسيق الوطنية على مستوى القارة.

على أن سبع وعشرين دولة فقط هي الدول التي قامت بتطوير خطط عمل وطنية، وعلى الرغم من أن التقارير الوطنية تقدم صورة عن هذه النشاطات، إلا أنها لا تسمح بإجراء تقييم لقدرة المؤسسات الوطنية على تطبيق البرامج وتنفيذ التدابير الهادفة إلى الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

علامة الأسلحة الصغيرة: تجد الدراسة أن التشريعات والتدابير العملية المتعلقة بوسم الأسلحة النارية عند وبعد التصنيع ضعيفة في أغلبية الدول الأفريقية، وبالمثل، فإن غالبية الدول لم تورد في تقاريرها أن لديها تشريعات لهذه الغاية أو أنها تتطلب وسم الأسلحة الصغيرة المستوردة، ويعتمد وسم الأسلحة الصغيرة المستوردة على حيازة آلات وضع العلامات والخبرة التقنية في استعمالها، وقد أظهر البحث

الخريطة رقم ١ **الدول الأفريقية التي تغطيها الدراسة، ٢٠١٣**

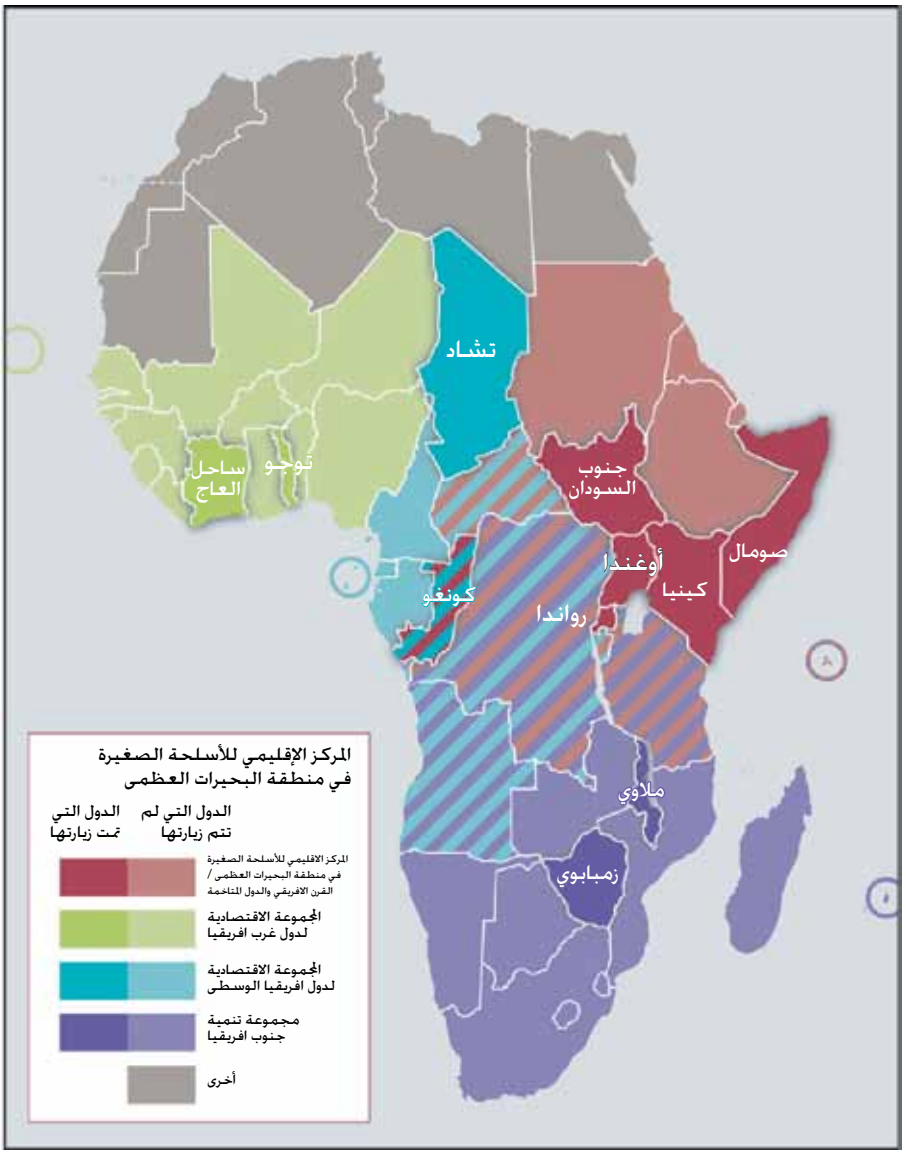

الجدول ٢ **تحديات التطبيق التي تم التعرف عليها خلال زيارات الدول**

نوع التحدي	أمثلة
الإرادة السياسية	• ضعف نقاط الاتصال الوطنية و خطط العمل الوطنية واللجان الوطنية أو عدم مزاولتهم لأعمالهم. • ضعف تنفيذ خطط العمل الوطنية. • عدم وجود تشريعات لتطبيق الالتزامات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة أو عدم تحديثها. • عدم كفاية الجهود المبذولة لتوعية الجمهور بتشريعات الأسلحة الصغيرة والبرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأمن. • تجميد أو عدم وجود مبادرات لوسم الأسلحة الصغيرة. • ضعف التواصل بين المؤسسات. • عدم وجود حد أدنى من مقاييس الأمن المتعلقة بالأسلحة. • محدودية التقارير المحلية بشأن التطور في مجال مراقبة الأسلحة
بناء القدرات والتدريب	• عدم وجود تدريب مناسب على استخدام برمجيات الحاسوب وأجهزة وسم الأسلحة الصغيرة وحفظ السجلات. • محدودية مدى ونطاق برامج المجتمع المدني والبرامج الحكومية بشأن الأسلحة الصغيرة. • ضعف إدارة سجلات الأسلحة الصغيرة. • ضعف التدريب الهادف إلى تطبيق تدابير الإتجار بالأسلحة الصغيرة والرقابة عليها. • عدم وجود القدرة اللازمة لإدارة الأمن وإدارة المخزون.
التمويل وتوفير المعدات	• عدم توفر المنح اللازمة لإجراء تقييم وطني للأسلحة الصغيرة وللأمن. • عدم كفاية التمويل لنشاطات وضع البرامج المحلية والوطنية المتعلقة بنقاط الاتصال الوطنية بما في ذلك تطبيق خطة العمل الوطنية وحملات التوعية الجماهيرية. • عدم وجود معدات الوسم أو التسجيل أو التتبع أو عدم تشغيلها. • عدم وجود المعدات اللازمة لإعداد قواعد بيانات مركزية بشأن الأسلحة الصغيرة التي بحيازة المدنيين أو بحيازة الدولة. • رداءة مرافق التخزين. • عدم وجود معدات للرقابة على الحدود (كالماسحات).

الميداني الذي تم في معرض هذه الدراسة أن بعض آلات وضع العلامات إما غير قابلة للنقل بسبب قلة وجود وسائط نقل، أو أنها غير قابلة للتشغيل بسبب عدم إصلاحها تقنياً، ولم تتضمن التقارير الوطنية إثباتا لهذه المعلومات.

حفظ السجلات: يتضمن حفظ السجلات جمع وحفظ المعلومات المتعلقة بتصنيع وبيع ونقل وحيازة وإتلاف الأسلحة الصغيرة (الهيئة العامة للأمم المتحدة ٢٠٠١)، وعلى الرغم من أن أغلبية الدول الأفريقية تحتفظ بسجلات عن الأسلحة المملوكة للدولة وللمدنيين، فقد أظهرت الزيارات الميدانية الإحدى عشر أن الاعتماد على أساليب التسجيل اليدوية لا يزال شائعا حتى وإن توفرت الأساليب الإلكترونية[٦].

التعقب: لدى نصف الدول الأفريقية تقريبا إجراءات للتتبع، وقد بينت المقابلات التي تم إجراؤها مع المؤسسات الوطنية أن مستويات أعمال التعقب تتباين بشكل كبير بين الدول بسبب عدد من العوامل، منها ضعف المعرفة وسط الفاعلين على فرض القانون على ميزة التتبع، وضعف التنسيق بين مؤسسات التتبع في مختلف الدول، وعدم نجاعة إجراءات وضع العلامات وحفظ السجلات.

إدارة التخزين وتحديد الفوائض: تبين نتائج الدراسة أن لدى ثلاث وأربعين دولة سياسات وإجراءات لإدارة التخزين[٧].

وبالنسبة لإدارة الفوائض من الأسلحة الصغيرة والتصرف فيها فقد بينت النتائج أن عددا يقل عن النصف من الدول الأفريقية تطبق سياسات وإجراءات لهذه الغايات[٨].

النقل والوساطة الدوليين: من بين الخمس والخمسين دولة التي تمت دراستها، تبنت ثلاث وثلاثين تشريعات لتنظيم التصدير، فيما تبنت ثلاث وأربعين دولة تشريعات لتنظيم الاستيراد، ولدى عدد يقل عن النصف بقليل (أربع وعشرين) من كل الدول الأفريقية تدابير رقابة تشريعية تنظم المرور والنقل الدوليين للأسلحة الصغيرة، فيما تنظم ثمان دول فقط أعمال الوساطة.

تحديات التطبيق لدى الدول الإحدى عشرة التي تمت زيارتها

خلال الزيارات الميدانية التي تمت للدول الإحدى عشر التي تم اختيارها، فقد حقق باحثو مسح الأسلحة الصغيرة ومجموعة البحث والمعلومات المتعلقة بالسلام والأمن عن تطبيق الأدوات القانونية ومبادرات بناء القدرات، وكان من بين أهم ما توصلوا إليه أهمية الاجتماع مباشرة بالمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لغاية تقييم نطاق تنفيذ الدول للالتزامات المتعلقة بالرقابة على الأسلحة الصغيرة.

ومع أن التقارير الوطنية تتضمن عادة مؤشرات عامة عن التحديات التي تواجه تطبيق الأدوات القانونية، إلا أنها لا تقدم تفاصيل محددة كتلك التي يتم الوقوف عليها في المقابلات، وفي العديد من الحالات لا تأتي التقارير الوطنية على ذكر التحديات أبداً.

يبين الجدول ٢ التحديات الشائعة التي بينها العاملون في مجال الرقابة على الأسلحة الصغيرة في الدول الأحد عشر التي تمت زيارتها، وهي تشكل معيقات نادرا ما تذكرها التقارير المحلية[٩].

الملاحظات

بشكل عام، تشير التقارير الوطنية الصادرة عن الدول الأفريقية إلى نشاطات مستمرة تهدف إلى تنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب المرجعيات الدولية، وبالنظر إلى قلة التقارير الشاملة بشكل عام، فإن التقييم الصحيح لفعالية مبادرات الرقابة بموجب الأدوات الإقليمية وبرنامج عمل الأمم المتحدة يبقى محيراً (بيرمان وباركر ٢٠١٢)، وهو ما يعيق جهود تقييم التقدم المحرز في تطبيق وعمليات برنامج عمل الأمم المتحدة بشكل أوسع، وبالفعل فإن الاجتماعات التي تعقد كل سنتين للدول والمؤتمرات المخصصة لتقييم التقدم الحاصل في التطبيق والتعرف على الفجوات والتحديات التي تواجه جهود الدول تبقى محدودة لغياب معلومات شمولية ، أو بمعنى أدق، لغياب المعلومات ذات قيمة.

وبالنظر إلى أهمية وضع البرامج على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بحيث تعتمد على تقييمات كبيرة مبنية على الأدلة لغاية تقديم المساعدة الفاعلة إلى الدول في تطبيق أدوات الرقابة على الأسلحة الصغيرة، وبحيث يتم سد الفجوة في المعلومات، فالسؤال الذي يتوجب طرحه هنا هو كيف يمكن أن يتم تقييم تطبيق الدول للمرجعيات ذات العلاقة بشكل أدق؟

وفي هذا المجال، تقدم نتائج الدراسة إرشادا جوهريا، إذ كان هذا البحث ليكون ناقصا لولا المقابلات التي تمت في الموقع مع أعضاء المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الإقليمية، إذ أن الصورة التي تم الحصول عليها خلال تلك المقابلات كانت مهمة في تحديد مدى توفر القدرات المحلية بشكل كاف لتنفيذ التزامات الرقابة على الأسلحة الصغيرة، وعملية الدراسة بحد ذاتها أبرزت أهمية تطوير واستعمال نظام جمع المعلومات كمكمل للتقارير الوطنية.

يمكن إعداد مثل هذا النظام بحيث يشمل كل الدول التي تطبق أدوات للرقابة على الأسلحة الصغيرة، ويمكن للمانحين وللدول المشاركة تطبيق هذا النموذج بشكل تناوبي بين الأقاليم، وبالعمل مع الحكومات المشاركة من أجل إجراء

تقييم معمق يكمل التقارير الوطنية ويساعد في إعداد وتحديث خطط العمل الوطنية، ويمكن للدول والمنظمات الإقليمية أن تطلب إجراء تلك التقييمات أو أن يتم تحديدها أو دعمها خلال الاجتماعات التي تعقد كل سنتين للدول، وفي الأحوال المثالية يتم إجراء التقييمات في السنوات التي تقع بين المؤتمرات والاجتماعات ذات العلاقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة، والنتيجة التي سيتم التوصل إليها سوف تعزز بشكل كبير فهم مدى قدرة الدولة وفعالية جهود التطبيق، ويساعد هذا التأسيس على إبراز خطة عمل أكثر فعالية لمستقبل الرقابة على الأسلحة الصغيرة.

الهوامش

١. بالإضافة إلى ذلك، تخلص الدراسة إلى أن بعض الدول التي لم تقم بتقديم تقارير وطنية كانت على الرغم من ذلك تقوم بتدابير تطبيقية

٢. انضمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى الاتحاد الأفريقي في العام ١٩٨٤، فيما انسحب المغرب فيما بعد، والمغرب دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة فيما الجمهورية العربية الصحراوية ليست عضوا فيها.

٣. ليس مسموحا للجمهورية العربية الصحراوية أن تقدم تقارير تنفيذ برنامج العمل للأمم المتحدة، كما أنها لم توقع على ولم تعتمد أي أدوات تتعلق بالأسلحة الصغيرة على المستوى منطقة أفريقيا.

٤. انظر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (٢٠١٢) عن التحديات الوطنية والتوصيات المتعلقة بتطبيق بروتوكول الأسلحة النارية

٥. انظر المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (٢٠١٠)، والمركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى/ القرن الإفريقي والدول المجاورة (٢٠٠٦) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (٢٠٠٤)، ومجموعة تنمية جنوبي إفريقيا (٢٠٠١)، ولا يوجد أداة قانونية إقليمية تتعلق بالأسلحة الصغيرة تتعلق بشمال أفريقيا بالتحديد، كما لم تنضم أي من دول شمال أفريقيا إلى أي من الأدوات القانونية الأفريقية ومن بين الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى جزر القمر هي الدولة الوحيدة التي لم توقع ولم تنضم إلى أي أداة قانونية تتعلق بالأسلحة الصغيرة.

٦. اتفاقية المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى/ القرن الإفريقي والدول المجاورة وبروتوكول مجموعة تنمية جنوبي أفريقيا هي فقط المرجعيات التي تتطلب من الدول تسجيل الأسلحة الصغيرة إلكترونياً، اتفاقية المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى/ القرن الإفريقي والدول المجاورة ٢٠٠٦، المادة ٩(أ)، وبروتوكول مجموعة تنمية جنوبي أفريقيا ٢٠٠١، المادة ٧.

٧. لم تتوفر المعلومات من ثمانية دول فيما يتعلق بسياسات وإجراءات إدارة التخزين

٨. لم تتوفر المعلومات من عشر دول فيما يتعلق بسياسات وإجراءات إدارة الفوائض والتصرف.

٩. لا يقع النقاش عن أفضل الممارسات ضمن نطاق هذه الملاحظات البحثية، إنما يجدر ذكر ثلاث ممارسات عامة مهمة، الأولى هي أن التعاون بين الدول بين نقاط الاتصال الوطنية والهيئات الوطنية أدى إلى زيادة التعاون عبر الحدود في مجال الرقابة على الأسلحة الصغيرة (كما هو الحال في ساحل العاج، ملاوي، رواندا، وزيمبابوي)، ثانياً: حددت التقييمات الوطنية المتعلقة بالأمن والأسلحة الصغيرة أولويات خطط العمل الوطنية والبرامج الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ثالثا، تساعد مشاركة المجتمع المدني مع المؤسسات الوطنية في تطبيق برامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة على المستوى المحلي.

المراجع:

بيرمان، إريك جي وسارة باركر ٢٠١٢، برنامج عمل الأمم المتحدة، مراجعة للتقارير الوطنية، الملاحظات البحثية رقم ١٠، طبعة محدثة، جنيف، مسح الأسلحة الصغيرة، مارس.

المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، ٢٠١٠، مؤتمر وسط أفريقيا للرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وكافة الأجزائها والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها أو إصلاحها أو تجميعها، كنشاسا، ١٩ نوفمبر.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ٢٠٠٦، مؤتمر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى المتعلقة بها، أبوجا، ١٤ يونيو.

برنامج عمل الأمم المتحدة لتطبيق نظام الدعم، التقارير الوطنية بشأن برنامج العمل، تم الدخول إليه في أغسطس ٢٠١٣.

المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى/ القرن الإفريقي والدول المجاورة ٢٠٠٤، بروتوكول نيروبي لمنع والرقابة على وتخفيف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، نيروبي، ٢١ أبريل.

مجموعة جنوبي أفريقيا للتنمية، ٢٠٠١، بروتوكول الرقابة على الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات العلاقة بها في مجموعة تنمية جنوبي أفريقيا.

الهيئة العامة للأمم المتحدة ٢٠٠١، برنامج عمل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه A/CONF.١٩٢/١٥، ٢٠ يوليو.

مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، ٢٠١٢، تقرير اجتماع مجموعة عمل الأسلحة المنعقد في فيينا في ٢١ و٢٢ مايو ٢٠١٢، CTOC/COP/WG.6/2012/4، ٣٠ يوليو.

لمزيد من المعلومات عن التدابير الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

www.smallarmssurvey.org/regulations-and-controls/levels-of-action/regional.html

عن مسح الأسلحة الصغيرة

يعد مسح الأسلحة الصغيرة المصدر الدولي الأساسي للمعلومات العامة المتعلقة بكافة نواحي الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح وهو مصدر مركزي للحكومات وصناع السياسة والباحثين والناشطين، ومسح الأسلحة الصغيرة مشروع تابع للمعهد الأعلى للدراسات الدولية والتنمية في جنيف الذي يستضيف الأمانة العامة لإعلان جنيف، لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني:

http://www.smallarmssurvey.org

عن مجموعة البحث والمعلومات المتعلقة بالسلام والأمن

مجموعة البحث والمعلومات المتعلقة بالسلام والأمن هي مركز بحثي مستقل مقره في بروكسل وهو متخصص بالرقابة على نقل الأسلحة وتكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمسائل المتعلقة بالأمن والحكامة في مناطق جنوب الصحراء الأفريقية.

تاريخ النشر: أغسطس ٢٠١٣

المشاركون:

المؤلف: كرستوفر كارلسون

المحرر: ألكس بوتر
(fpcc@mtnloaded.co.za)

التصميم والإخراج: ريتشارد جونز
(rick@studioexile.com)

بيانات الاتصال:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+

فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+